آثار الحرب في أوكرانيا على المنطقة العربية

الآثار العالمية

يُخشى أنّ الآثار العالمية والإقليمية والوطنية الكاملة للحرب في أوكرانيا ستستمرّ لفترة طويلة بعد وقف العمليات العسكرية. وفي ظلّ التوقعات بأن ترتفع الخسائر البشرية إلى مستويات أكثر مأساوية، وألاّ تكتمل الصورة الكاملة لهذه الخسائر إلا بعد انتهاء الحرب، بدأت آثار هذه الحرب وأبعادها بالظهور. فالعالم يتضرّر بالفعل من تبِعات العقوبات على الاتحاد الروسي وتعطُّل بعض سلاسل التوريد العالمية الرئيسية، لا سيما وأنّ الاقتصاد العالمي لم يتعافَ بالكامل من دوّامة كوفيد-19 لحد الآن.

ومنذ اندلاع الحرب، ارتفعت الأسعار العالمية للقمح والذرة بنسبة 35 في المائة في المتوسط وأسعار الأغذية بنسبة 5 في المائة. وينتج الاتحاد الروسي وأوكرانيا 55 في المائة من زيت عباد الشمس في العالم، و32 في المائة من الشعير، و30 في المائة من القمح، و20 في المائة من الذرة[1].

1 أرقام الأونكتاد.

منذ اندلاع الحرب، **ارتفعت الأسعار العالمية للقمح والذرة** بنسبة

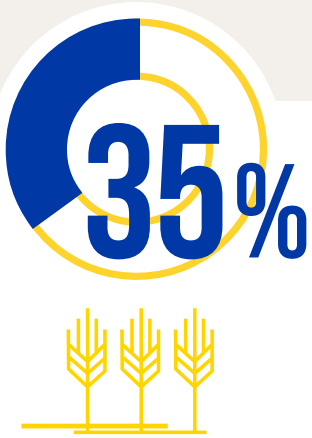

ارتفعت **أسعار الأغذية** بنسبة

ارتفع **سعر النفط** في الأسبوع الأول من آذار/مارس 2022 إلى

ومن المرجّح أن يستمر اضطراب عمليات الحصاد والشحن في حال طال أمد الصراع المسلح، وهو ما سيعود بعواقب وخيمة على توافر المواد الغذائية الأساسية وأسعارها.

ونظراً إلى أن الاتحاد الروسي هو ثاني أكبر مصدّر للنفط وأكبر مصدّر للغاز الطبيعي في العالم، أسفرت الحرب والعقوبات عن ارتفاع سعر النفط إلى 125 دولاراً في الأسبوع الأول من آذار/مارس 2022، وهو أعلى مستوى تبلغه أسعار النفط منذ سنوات. وعلى الرغم من تراجع هذه الأسعار، فهي لا تزال أعلى بكثير من المتوسط الذي بلغته قبل الحرب، أي 70 دولاراً، مما يفرض عبئاً مالياً جسيماً على البلدان المستوردة للنفط.

وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لمعدل النمو العالمي لعام 2022 من 4.9 في المائة إلى 4.4 في المائة، مما يعكس خسائر عالمية قدرها 550 مليار دولار. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية والوقود إلى زيادة التضخم بمقدار ثلاث نقاط مئوية في عام 2022، و2.3 نقطة مئوية في عام 2023. ومن المتوقع أن تكون لذلك عواقب اجتماعية كبرى، نظراً إلى أن الطبقة الفقيرة والمتوسطة ستكون الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

ومن المتوقع أن تكون للصراع آثار خطيرة على البيئة العالمية، ولا سيما على تغير المناخ، في ظل لجوء البلدان إلى خيارات بديلة لإنتاج الطاقة. وقد حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن هذه هي المرة الأولى التي يقع فيها صراع مسلّح على مقربة من منشآت برنامج ضخم للطاقة النووية تشمل موقع أسوأ كارثة نووية شهدها العالم في عام 1986، وهو محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية.

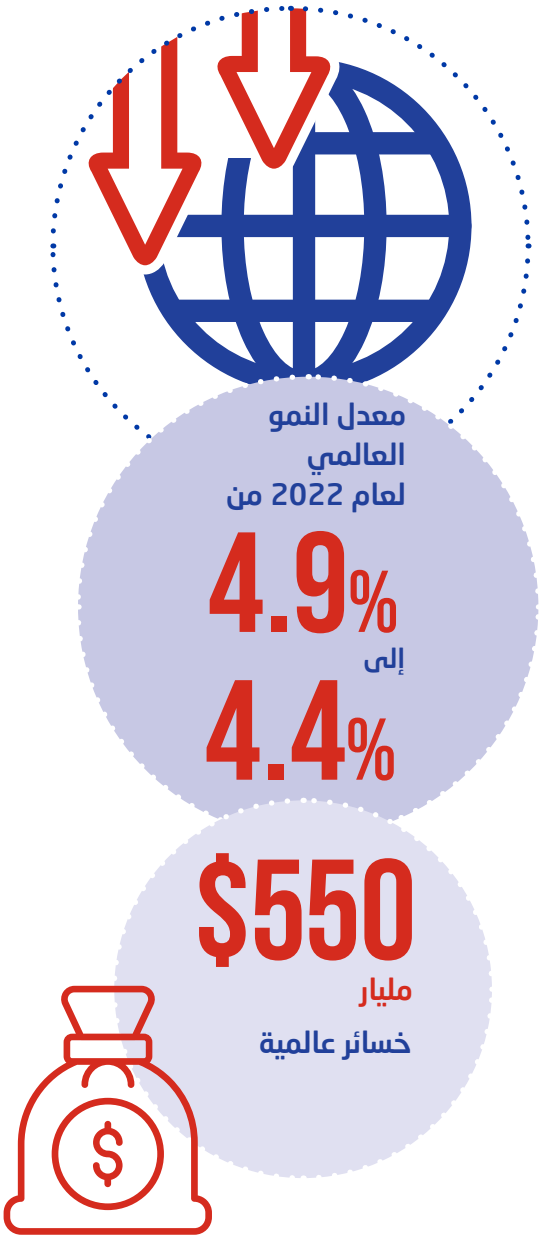

الآثار على المنطقة العربية

من المتوقع أن تكون للحرب في أوكرانيا آثار اقتصادية متباينة على بلدان المنطقة العربية، ومن المرجح أن تقع أسوأ الآثار على البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تستورد الطاقة والغذاء، والبلدان التي تعتمد على المساعدات المالية.

النمو: من المرجح أن تخسر البلدان العربية المتوسطة الدخل 2.3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2022؛ والبلدان العربية الأقل نمواً 0.6 في المائة؛ والدول العربية المتضررة من الصراعات 0.5 في المائة. وحدها البلدان العربية المصدّرة للطاقة ستشهد زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة 0.7 في المائة تقريباً، لا سيما نتيجة لزيادة الطلب على الطاقة وارتفاع أسعارها. وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فستخسر اقتصادات المنطقة 11 مليار دولار في عام 2022 و16.9 مليار دولار في عام 2023.

ضيق الحيز المالي وزيادة الديون: من شأن الارتفاع في أسعار النفط التأثير سلباً على أرصدة المالية العامة والحسابات الجارية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل المستوردة للنفط. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تفاقم العجز الخارجي ونقص السيولة في هذه البلدان. وفي هذه الظروف، من المتوقع أن يزداد الاقتراض الخارجي. ومستويات الدين العام في البلدان العربية المتوسطة الدخل مرتفعة بالفعل، وتبلغ 92 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. ويُخشى أن يعجز عدد من البلدان العربية الأقل نمواً عن تسديد ديونه. وفي البلدان المتوسطة الدخل، يتوقع أن ترتفع كلفة خدمة الدين إلى حوالي 500 مليون دولار أمريكي بفعل ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملات في بعض البلدان، أي أن تبلغ زيادة خدمة الدين 8 في المائة تقريباً في عام 2022. وتُعزى الزيادة في أسعار الفائدة في المنطقة بشكل رئيسي إلى رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 0.25 نقطة أساس. ومن المتوقع أن يؤثر تضافر ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة وانخفاض سعر الصرف في بعض البلدان العربية سلباً على أرصدتها المالية. ومن المرجح أن يتجاوز العجز المالي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المستوردة للنفط ما توقعته هذه البلدان عند إعداد ميزانياتها لعام 2022، وذلك بمعدل يتراوح بين نقطتين مئويتين وست نقاط مئوية. ومن المرجح أن يزداد العجز المالي في البلدان التي افترضت عند إعداد ميزانيتها لهذا العام أن أسعار النفط ستكون أقل ارتفاعاً مما هي عليه الآن. ومن الأمثلة على هذه البلدان موريتانيا، التي افترضت أن أسعار النفط ستكون 50 دولاراً؛ والأردن ومصر وتونس التي افترضت في ميزانياتها لعام 2022 أن هذه الأسعار ستكون 55 دولاراً و60 دولاراً و75 دولاراً، على التوالي.

ستخسر اقتصادات المنطقة

في 2022: $11 مليار

في 2023: $16.9 مليار

في البلدان المتوسطة الدخل، يتوقع أن ترتفع كلفة خدمة الدين إلى حوالي

$500 مليون

أسعار الصرف: فرض ارتفاع أسعار الصرف الدولية ضغوطاً على الاحتياطيات الدولية للبلدان المستوردة للأغذية، وبالتالي على أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار. فاعتباراً من نيسان/أبريل 2022، انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة 17 في المائة مقابل الدولار؛ وقيمة الدينار المغربي بنسبة 4.5 في المائة؛ والدينار التونسي بنسبة 3 في المائة؛ والليرة اللبنانية بنسبة 25 في المائة حسب سعر الدولار على منصة صيرفة. ومن المرجح أن يفاقم انخفاض قيمة العملات الوطنية تضخّم أسعار الأغذية والسلع الأخرى والخدمات، مما سيقوّض القدرة الشرائية لدخل الفرد ويضع أعباء إضافية على ميزانيات الدول. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بالفعل في العديد من بلدان المنطقة في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس 2022. ففي مصر، على سبيل المثال، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تقدر بنحو 17 في المائة خلال شهر شباط/فبراير.

معدلات التبادل التجاري: يُخشى أن تواصل معدلات التبادل التجاري تدهورها في ظل انخفاض قيمة العملات، وارتفاع أسعار الواردات مقارنة بالصادرات. ومن الممكن أن تشجع بعض البلدان العربية إنتاج الحبوب محلياً، من خلال تقديم التحفيزات، وأن تلجأ بلدان عربية أخرى إلى شركاء تجاريين جدد لتجديد مخزوناتها الغذائية. ومن المرجح أن يؤثر كلا الإجراءين سلباً على معدلات التبادل التجاري. وتماماً كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع التحوّل الرقمي، فإن الحرب في أوكرانيا ستؤدي إلى تحوّلات في سلاسل التوريد، وإن بوتيرة أبطأ، وذلك بفعل رسم تحالفات اقتصادية واعتماد طرق تجارية جديدة. وقد أتاح هذا الوضع مجالاً لتعزيز التجارة بين البلدان العربية.

أسواق وأسعار الطاقة: مع تجاوز سعر النفط 100 دولار للبرميل، حقّقت البلدان العربية المصدّرة للطاقة الكثير من المكاسب غير المتوقعة. وتمتلك هذه البلدان أكثر من 40 في المائة من احتياطيات النفط. ومن المرجح أن تستفيد شركات الطاقة العامة والخاصة في هذه البلدان من المكاسب غير المتوقعة لتوسيع طاقتها الإنتاجية، لا سيما إذا طالت العقوبات قطاع الطاقة في الاتحاد الروسي وإذا ظلّت مفروضة في الأجلين المتوسط والطويل. وفي حال ازداد إنتاج النفط والغاز وجرى إحياء فكرة إنشاء مركز رئيسي للغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط للحد من اعتماد أوروبا على النفط، ربما تشهد تجارة الطاقة في المنطقة العربية تحوّلات كبيرة وطويلة الأجل. ويمكن استثمار ارتفاع عائدات النفط في تعزيز صناديق الثروة السيادية أو تأجيل إلغاء دعم الطاقة وزيادة الضرائب، كما كان مقرراً قبل الأزمة. وفي تلك الحالة، لن تعود هذه البلدان مضطرة إلى تنويع اقتصاداتها للتخلص من اعتمادها الشديد على قطاع النفط، ولا إلى مواصلة أو زيادة استثماراتها القصيرة الأجل في الطاقة المتجددة. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يفضي ذلك إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة وعدم الوفاء بالوعود المتعلقة بالمناخ التي قطعتها هذه البلدان، مثل القضاء نهائياً على هذه الانبعاثات بحلول عام 2050 بموجب اتفاقية باريس.

ولا تنبئ الأزمة بخير للبلدان المستوردة الصافية للطاقة، مثل الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ولبنان وحتى مصر. فهذه البلدان وغيرها من البلدان المستوردة للطاقة تعاني من التأثير المضاعَف لارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار السلع المستوردة، وهو ما يُخشى أن يهدّد أمن الطاقة ويضرّ بالميزان التجاري ويفرض ضغوطاً على الميزانيات الحكومية. في الواقع، رفعت تونس أسعار الوقود بنسبة 3 في المائة في آذار/مارس 2022 [2]. ومقابل كل زيادة قدرها دولار واحد في أسعار النفط، يُضاف 47.5 مليون دولار إلى الإنفاق العام المخصص لدعم الوقود[3]. وفي المغرب، أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع كبير في أسعار الديزل والبنزين، وذلك بنسبة 15 في المائة

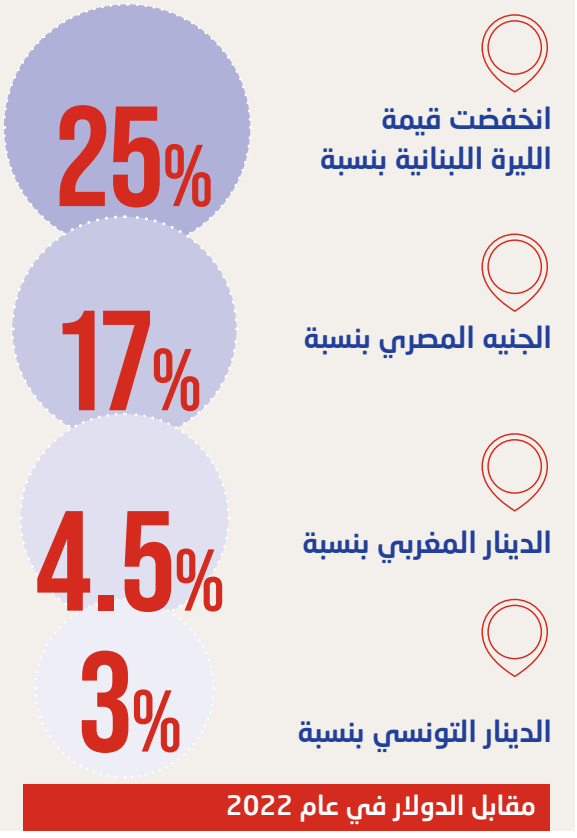

2 https://www.reuters.com/world/africa/tunisia-raises-fuel-prices-second-time-month-2022-03-01
3 https://mei.edu/publications/war-ukraine-and-drought-home-perfect-storm-maghreb

و 33 في المائة على التوالي[4]. ونتيجة لذلك، بدأ المغرب في دعم وقود الديزل المستخدم للنقل من أجل التخفيف من آثار الحرب، ريثما تعود الأسعار إلى مستوياتها الاعتيادية[5]. وفي لبنان، ارتفعت أسعار البنزين والديزل بنسبة 4 في المائة و13 في المائة، على التوالي، خلال الأسبوع الممتد من 21 إلى 25 آذار/مارس 2022[6]. وقد يدفع هذا الوضع البلدان إلى زيادة استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة، لزيادة أمن الطاقة.

الأمن الغذائي: الاتحاد الروسي وأوكرانيا هما مصدران مهمّان لواردات المنطقة العربية من الحبوب والزيوت النباتية. فقد استورد كلّ من الصومال وعُمان وقطر ولبنان ومصر أكثر من ثلثي احتياجاته من القمح من هذين البلدين في عام 2020. وفي الوقت نفسه، بلغت نسبة واردات الأردن والإمارات العربية المتحدة والعراق وعُمان وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية من زيت عباد الشمس أكثر من 60 في المائة في عام 2020. وفي حالة تونس والجزائر والسودان ومصر، تجاوزت هذه الحصة 90 في المائة. ويتفاقم الوضع في المنطقة العربية بسبب الزيادة المتوقعة في الطلب على الغذاء، حيث تقوم الأسر المسلمة في شهر رمضان بشراء كميات أكبر مما تحتاج إليه في العادة من أجل مساعدة المحتاجين.

وقد أدى تعطّل سلاسل الإمداد نتيجة للحرب والعقوبات المرتبطة بها إلى خفض إمدادات الحبوب وزيت الطهو من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وفي ظل الطلب الموسمي المتزايد على الغذاء وانخفاض الاحتياطيات الغذائية في بعض البلدان، ترتفع الأسعار، مما يضع ضغوطاً مالية إضافية على الحكومات، لأن معظم المواد الغذائية مدعومة. ففي مصر، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بصورة عامة بنسبة تقدّر بـ 17 في المائة خلال شهر شباط/فبراير. وفي السودان، بلغت أسعار الحبوب في الشهر نفسه مستويات أعلى مما كانت عليه في شباط/فبراير 2021 بنسبة 70 إلى 80 في المائة. وفي الجمهورية العربية السورية، واصلت أسعار معظم السلع الغذائية الأخرى ارتفاعها. ويرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع أسعار الوقود، ولا سيما في إدلب، حيث ارتفعت أسعار الفاصوليا الجافة وأسعار السكر عما كانت عليه في كانون الثاني/يناير 2022 بأكثر من 13 في المائة و27 في المائة على التوالي. والوضع في لبنان مقلق بشكل خاص. فالتقديرات أشارت في آذار/مارس الماضي إلى أنّ احتياطياته الغذائية ستستمر لـ1.5 شهر فقط، وذلك في ظل ضعف القدرة على تخزين المواد الغذائية من جراء انفجار مرفأ بيروت عام 2020 الذي دمر إهراءات الحبوب الوحيدة في البلد.

كذلك، تعاني معظم بلدان شمال أفريقيا من الجفاف في هذا العام. ويُخشى أن يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاج القمح والحبوب الأخرى وجعل هذه البلدان أكثر اعتماداً على الواردات. والاتحاد الروسي هو أيضاً منتج ومصدّر رئيسي للأسمدة. وإذا استمرت القيود المفروضة على الإمداد بسبب الصراع والعقوبات لفترة طويلة، فإن المخاوف بشأن الأمن الغذائي على المدى المتوسط ستتفاقم على الصعيد العالمي. وفي ظل هذا السيناريو، يُخشى أن تكون البلدان العربية أكثر تضرراً بكثير من المناطق الأخرى، لأن قدرتها على زيادة إنتاج الأغذية محدودة واعتمادها على الواردات الغذائية كبير جداً.

في مصر، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تقدر بنحو

17%

في السودان، ارتفعت أسعار **الحبوب** بنسبة

80%- 70%

في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما في إدلب، ارتفعت أسعار **الفاصوليا الجافة** بأكثر من

13%

ارتفعت أسعار السكر بأكثر من

27%

الظروف الإنسانية: الظروف الإنسانية مدعاة للقلق ليس فقط في أوكرانيا، بل أيضاً في المنطقة العربية إذ تهدّد الحرب في أوكرانيا عمليات تسليم المساعدات من قبل المنظمات الإنسانية، مما يعرض ملايين اللاجئين والنازحين في هذه المنطقة لخطر

4 Ibid.
5 https://middle-east-online.com/en/morocco-subsidise-diesel-transporters
6 https://www.iptgroup.com.lb/ipt/en/our-stations/fuel-prices

الجوع. ففي اليمن، قدّر برنامج الأغذية العالمي في منتصف آذار/مارس 2022 أن 17.4 مليون شخص يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في ظل معاناة 2.2 مليون شخص من سوء التغذية الحاد[7]. وفي ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، تشير نتائج تقييمات برنامج الأغذية العالمي للأمن الغذائي وسبل العيش في مختلف أنحاء البلد إلى أن 12 مليون شخص، أي 55 في المائة من إجمالي السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأن 1.9 مليون شخص معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي[8,9].

المخاطر: الغذاء والنفط والتمويل ثلاثة أبعاد تتأثر بالحرب فتشكل مجموعة مخاطر تواجهها البلدان العربية، من جيبوتي والصومال ولبنان واليمن وغيرها من البلدان الأكثر تعرضاً للمخاطر، إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر الأقل تعرضاً للمخاطر.

الفقر: نتيجة للحرب، يخشى أن يتباطأ الارتفاع المتوقع في دخل الأسرة في المنطقة إلى 0.34 في المائة في عام 2022 وإلى 0.54 في المائة في عام 2023. ومن المرجح أن يصل معدل الفقر في البلدان العربية الـ15 غير العضو في مجلس التعاون الخليجي إلى 32 في المائة. ويعني ذلك أنه في عام 2023، سيزداد عدد الفقراء بما قدره 3.7 مليون شخص إضافي، مما سيرفع مجموع الفقراء إلى رقم تاريخي قياسي هو 125.8 مليون شخص ممّن يعيشون تحت خطوط الفقر الوطنية. كذلك، من المرجّح أن ترتفع نسبة الفقر المدقع إلى 16.2 في المائة، مما سيزيد عدد من يعيشون في فقر مدقع بـ2.8 مليون شخص إضافي بحلول عام 2023، وذلك مقارنة بسيناريو ما قبل الأزمة.

في 2023
سيزداد عدد الفقراء بما قدره
3.7
مليون شخص

توصيات

على المستوى الوطني

الإجراءات الفورية

- مواصلة و/أو زيادة تدابير الحماية الاجتماعية، ولا سيما تقديم السلع والإعانات الغذائية للأسر الأشد فقراً والأكثر تعرّضاً للخطر.
- البحث في مصادر بديلة وفورية للواردات الغذائية المتضررة من الحرب.
- إتاحة الموارد المالية اللازمة، حتى لو كان ذلك بصورة مؤقتة.
- إنفاذ تدابير لحماية المستهلك لمنع الزيادات غير المبررة في أسعار المواد الغذائية.

7 https://reports.unocha.org/ar/country/yemen
8 https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-developments-north-west-syria-and-ras-al-ain-tell-4
9 https://acu-sy.org/wp-content/uploads/2022/03/ACU_IMU_Market-Price-Index_Eng_Feb_2022.pdf

الإجراءات القصيرة والمتوسطة الأجل

- وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة للأمن الغذائي بما يشمل:
  - تنويع مصادر الواردات للوقاية من الأزمات المستقبلية.
  - إنشاء نظم الإنذار المبكر لتوقع الأزمات الغذائية.
  - اعتماد تكنولوجيات وخيارات جديدة لتعزيز الإنتاجية الزراعية، مع تحقيق التوازن بين المحاصيل الأساسية والمحاصيل التجارية.
  - تعزيز الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية للقمح والأرز والمواد الغذائية الأساسية الأخرى، بما في ذلك الإهراءات المجتمعية ذات المواقع الاستراتيجية، مع الاستثمار في تحسين تقنيات تخزين الاحتياطيات وإدارتها.
  - تنفيذ حملات توعية للحد من فقدان وهدر الطعام.
- الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة والتحفيز على الاستثمار فيها، واعتماد مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية.

على المستوى الإقليمي

الإجراءات الفورية

- خفض الحواجز التجارية والإجراءات والرسوم الجمركية، لتسهيل التجارة في الأغذية والحبوب والمواد الغذائية الأساسية في ما بين الدول العربية، وبين المنطقة العربية وبقية العالم.
- يجدر بالبلدان العربية أن تطلب استثناء المنتجات الغذائية والمساعدات الإنسانية من العقوبات.
- ينبغي للبلدان العربية التي لديها احتياطيات غذائية استراتيجية كبيرة أن تتيح بعض مخزوناتها للبلدان المحتاجة، وذلك في روح من التضامن الإقليمي والمجتمعي.
- استخدام بعض المكاسب المالية غير المتوقعة للمساعدة في تخفيف أعباء البلدان ذات الحيز المالي الأضيق والديون الأكبر.
- إنشاء مرصد أو شبكة أو مجموعة متعددة التخصصات للمنطقة العربية، لرصد الأزمة وآثارها في المنطقة.
- رصد آثار الأزمة على سياسات المناخ في المنطقة، وتقديم الدعم اللازم للحفاظ على الزخم في العمل المناخي والرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يجدر بالبلدان العربية مجتمعةً أن تطلب من صندوق النقد الدولي:
  - التفعيل العاجل لصندوق طوارئ يمكن للبلدان المتأثرة بالأزمة الوصول إليه بسهولة وفعالية أكبر.
  - توسيع نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتمديد آجال استحقاق القروض.
  - تحسين استخدام حقوق السحب الخاصة والتركيز على إعادة توزيع حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لصالح البلدان التي تواجه مستويات عالية من المخاطر.

الإجراءات القصيرة والمتوسطة الأجل

- تطوير احتياطيات غذائية استراتيجية إقليمية و/أو دون إقليمية، مع الاستفادة من القدرات في البلدان التي تتوفر فيها الهياكل الأساسية اللازمة.
- دعم تطوير صندوق عربي لطوارئ الأمن الغذائي.